

بن سلمان يهدد رواتب أكثر من 900 ألف متocado في المملكة

التغيير

دفعت سياسيات محمد بن سلمان، الطائفة والمتاهورة، مؤسسات المملكة واقتصادها نحو الهاوية حتى أنها أضحت دولة مدرونة بbillions الدولارات في وقت يهدد رواتب أكثر من 900 ألف متocado في المملكة.

وتفاهمت أزمات المملكة منذ بدء أزمة كورونا وفاصم بن سلمان ذلك بإشعاله حرب النفط مع روسيا في مارس/ آذار من هذا العام.

وتزايد اعتماد نظام آل سعود على مؤسسات استثمارية تابعة للملكة وهي خطوة ستلقي بظلالها السلبية على المواطن الذي سيتأثر بارتفاع الدين العام.

وأبرز هذه الأمور هو ارتفاع حيازة مؤسستي التقاعد والتأمينات الاجتماعية من الدين المحلي إلى الضعفين، خلال النصف الأول من العام 2020. في وقت تسعى فيه المملكة إلى لتمويل عجز متزايد في الموارنة العامة.

والأخطر من ذلك أن تلك المؤسستين لم تعلنان عن أوضاعهما المالية شيئاً. الأمر الذي يهدد أكثر من 945 ألف متocado في المملكة.

وبحسب المؤسسة العامة للتقاعد فإن عدد المتقاودين في المملكة بلغ بنهاية 2019 نحو 945.2 ألف متocado، مقارنة بـ 904.4 ألف بنهاية 2018، بزيادة قدرها 40.8 ألف متocado.

وأظهر التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2019، أن عدد المتقاودين الأحياء وصل إلى نحو 697.2 ألف متocado بنهاية عام 2019 بزيادة قدرها 6% مقارنة بالعام الذي سبقة، بينما بلغ عدد المتوفين نحو 248.1 ألف متocado متوفى بزيادة قدرها 1% مقارنة بعام 2018.

وأعلن بن سلمان فقدان المملكة نحو 103 مليارات ريال من موازنتها وخزينتها العامة.

وأرجع تلك الخسارة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، حيث أشار إلى أن الإيرادات النفطية للميزانية انخفضت إلى 410 مليارات ريال، بينما كانت توقعات الميزانية عند 513 مليار ريال العام الماضي، وفقاً لوكالة الأنباء الرسمية "واس".

وقال بن سلمان: هذه الإيرادات وحدها غير كافية لتغطية حتى بند الرواتب المقدر بـ 504 مليارات ريال في ميزانية هذا العام، ناهيك عن صعوبة تمويل البنود الأخرى، التي تشمل الإنفاق الرأسمالي بـ 173 مليار ريال والمنافع الاجتماعية بـ 69 مليار ريال والتشغيل والصيانة المقدرة بـ 140 مليار ريال وغيرها.

وأضاف أن "هذا يعني ركوداً اقتصادياً، وخسارة ملايين الوظائف"

واستطرد بن سلمان: "في حال لم نقم برفع الإيرادات غير النفطية إلى نحو 360 مليار ريال هذا العام، ولو بقينا على مستويات 2015 المقدرة بـ 100 مليار ريال تقريباً، لاضطررنا لتخفيض الرواتب للعاملين في القطاع العام بما يزيد عن 30%， وإلغاء البدلات والعلاوات بالكامل، وإيقاف الإنفاق الرأسمالي

بالكامل، وعدم القدرة على تشغيل وصيانته أصول الدولة بالشكل المناسب، ولتوقفنا حتى عن دعم بند نفقات التمويل”.

ويسود غضب عام أوساط الموظفين بعد رفع سلطات آل سعود بدلات غلاء المعيشية من رواتبهم منذ يونيو الماضي، إضافة إلى فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15 % على جميع السلع والمنتجات.

وتشهد المملكة حالة من الركود الاقتصادي؛ بسبب السياسات التي يتبعها محمد بن سلمان في اليمن، وأزمة مقتل الصحفي جمال خاشقجي، وحرب أسعار النفط، وخسارة المملكة مليارات الدولارات في صفقة استثمارية خاسرة خارج المملكة.